العدد 10 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية تموز 2025
No. 10 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences July 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

الأزمة الاقتصادية عام ١٨٧٣ في الولايات المتحدة الأمريكية)(فترة الكساد الطويل)

م.م. مها ناظم عزيز الجوده
جامعة كربلاء \ كلية التربية للعلوم الانسانية \ قسم تاريخ.
n@uokerbala.edu.iq.
07812525972

الملخص:
في أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865)، شهدت الولايات المتحدة نمواً اقتصادياً سريعاً، مدفوعاً بالتوسع الصناعي وبناء شبكات السكك الحديدية. هذا النمو السريع أدى إلى زيادة في الاستثمارات والمضاربات المالية، خاصة في قطاع السكك الحديدية، حيث تم منح مساحات شاسعة من الأراضي للشركات لبناء خطوط جديدة. تزامن ذلك مع إصدار كميات كبيرة من العملة الورقية لتمويل الحرب، مما أدى إلى تضخم نقدي،
الكلمات المفتاحية،الازمة الاقتصادية ، الكساد الطويل.

The Economic Crisis of 1873 in the United States (The Long Depression

Assistant Lecturer Maha Nadhim Aziz Al-Jawdah

Summary
In the aftermath of the American Civil War (1861-1865), the United States experienced rapid economic growth, driven by industrial expansion and the construction of railroad networks. This rapid growth led to an increase in investments and financial speculation, particularly in the railroad sector, where vast areas of land were granted to companies to build new lines. This coincided with the issuance of large amounts of paper currency to finance the war, leading to monetary inflation.
Keywords : Economic crisis, Long Depression.

المقدمة:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1873 أزمة اقتصادية حادة عُرفت بـ"ذعر عام 1873"، والتي أدت إلى فترة ركود اقتصادي امتدت لعدة سنوات، وأُطلق عليها فيما بعد "الكساد الطويل". تُعد هذه الفترة من أهم المحطات في التاريخ الاقتصادي الأمريكي، حيث أثرت بشكل كبير على البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أسباب الأزمة

تعددت الأسباب التي أدت إلى اندلاع أزمة 1873، ومن أبرزها:

اولا: المضاربات المفرطة في قطاع السكك الحديدية :شهدت فترة ما بعد الحرب الأهلية طفرة في بناء السكك الحديدية، حيث تم استثمار مبالغ ضخمة في هذا القطاع. ومع ذلك، تجاوز العرض الطلب الحقيقي، مما أدى إلى فائض في خطوط السكك الحديدية غير المربحة. هذا الفائض تسبب في انخفاض عائدات الشركات، وبالتالي عجزها عن سداد ديونها.

ثانيا: التضخم النقدي وإلغاء المعدن الفضي :أدى إصدار كميات كبيرة من العملة الورقية خلال الحرب الأهلية إلى تضخم في الاقتصاد. وفي محاولة للسيطرة على التضخم، أصدرت الحكومة قانون "سك العملة" عام 1873، والذي أوقف سك العملات الفضية، مما أدى إلى تقليص المعروض النقدي وتفاقم الأزمة المالية.

ثالثا: الأزمات الأوروبية وتأثيرها على الاقتصاد الأمريكي :شهدت أوروبا في نفس الفترة أزمات مالية، مثل انهيار بورصة فيينا في مايو 1873، مما أدى إلى سحب الاستثمارات الأوروبية من الأسواق الأمريكية وتفاقم الأزمة.

اندلاع الأزمة وتداعياتها

بدأت الأزمة في 18 سبتمبر 1873، عندما أعلنت شركة "جي كوك وشركاه"، وهي من أكبر البنوك الاستثمارية في ذلك الوقت، إفلاسها بسبب استثماراتها الضخمة في قطاع السكك الحديدية غير المربح. أدى هذا الإفلاس إلى حالة من الذعر في الأسواق المالية، وتبعه انهيار العديد من البنوك والشركات. أُغلقت بورصة نيويورك لمدة عشرة أيام في محاولة لاحتواء الأزمة، ولكن ذلك لم يمنع انتشار الذعر والانهيارات المالية في مختلف أنحاء البلاد.

تسببت الأزمة في ارتفاع معدلات البطالة، حيث فقد العديد من العمال وظائفهم بسبب إغلاق المصانع وتوقف المشاريع. كما شهدت الأجور انخفاضاً ملحوظاً، وتفاقمت الأوضاع المعيشية للعديد من الأسر الأمريكية. وامتدت آثار الأزمة إلى القطاع الزراعي، حيث انخفضت أسعار المحاصيل، مما زاد من معاناة المزارعين.

الاستجابة الحكومية والإصلاحات

في مواجهة هذه الأزمة، اتخذت الحكومة الأمريكية عدة إجراءات لمحاولة استعادة الاستقرار الاقتصادي. في عام 1874، أقر الكونغرس قانون "التضخم"، الذي كان يهدف إلى زيادة المعروض النقدي من خلال إصدار المزيد من العملة الورقية. ومع ذلك، قام الرئيس يوليسيس جرانت باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد هذا القانون، معتقداً أن زيادة المعروض النقدي قد تؤدي إلى تفاقم التضخم.

في عام 1878، تم تمرير قانون "بلاند-أليسون"، الذي ألزم الحكومة بشراء كميات محددة من الفضة شهرياً وسكها كعملات، في محاولة لزيادة المعروض النقدي وتحفيز الاقتصاد. على الرغم من هذه الجهود، استمر الركود الاقتصادي لعدة سنوات، ولم تبدأ علامات التعافي بالظهور إلا في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر.

التأثيرات الاجتماعية والسياسية

أدت الأزمة الاقتصادية إلى تغيرات اجتماعية وسياسية هامة في الولايات المتحدة. تزايدت حركات العمال والنقابات، حيث نظم العمال إضرابات للمطالبة بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور. من أبرز هذه الإضرابات كان إضراب السكك الحديدية العظيم عام 1877، والذي شهد مواجهات عنيفة بين العمال والقوات الحكومية.

سياسياً، فقد الحزب الجمهوري الحاكم آنذاك شعبيته، حيث حمله الكثيرون مسؤولية الأزمة وسوء التعامل معها. في انتخابات الكونغرس عام 1874، حقق الحزب الديمقراطي انتصارات كبيرة، واستعاد السيطرة على مجلس النواب لأول مرة منذ الحرب الأهلية.

الانتعاش ونهاية الكساد الطويل

بدأ الاقتصاد الأمريكي في التعافي تدريجياً في أوائل الثمانينيات من القرن التاسع عشر. ساهمت عدة عوامل في هذا التعافي، منها:

التوسع في الصناعات الجديدة: شهدت تلك الفترة نمواً في صناعات مثل الصلب والنفط، مما أدى إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج.

التوسع غرباً: استمر الأمريكيون في التوسع نحو الغرب، مما فتح مجالات جديدة للزراعة والتعدين والاستثمار.

السياسات النقدية: في عام 1879، عادت الولايات المتحدة إلى معيار الذهب، مما ساهم في استقرار العملة وتعزيز الثقة في الاقتصاد.

على الرغم من انتهاء الكساد الطويل في الولايات المتحدة بحلول عام 1879، إلا أن بعض المؤرخين يرون أن تأثيراته استمرت حتى أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فإن هذه الفترة شكلت درساً مهماً في التاريخ الاقتصادي الأمريكي، حيث أبرزت مخاطر المضاربات المفرطة وأهمية الرقابة المالية.

الإرث الاقتصادي والاجتماعي لأزمة 1873 والكساد الطويل

لم تقتصر آثار أزمة 1873 والكساد الطويل على الولايات المتحدة فقط، بل امتدت إلى العديد من الدول الأوروبية والاقتصادات الناشئة آنذاك. وأدت هذه الأزمة إلى تحول جذري في طريقة فهم الاقتصاد والسياسات المالية والنقدية، كما ساهمت في إعادة تشكيل سوق العمل والعلاقات الصناعية.

الآثار الاقتصادية بعيدة المدى

1. **التوجه نحو اقتصاد أكثر استقرارًا** :بعد الأزمة، بدأ صناع السياسات الاقتصادية في التركيز على أهمية ضبط الإقراض والاستثمارات، خاصة في القطاعات ذات المخاطر العالية مثل السكك الحديدية والمضاربات العقارية. كما أصبح هناك وعي متزايد بأهمية تنظيم الأسواق المالية ووضع قيود على المضاربة المفرطة.
2. **تعزيز دور الدولة في الاقتصاد** :على الرغم من أن الحكومة الأمريكية تبنت سياسة عدم التدخل في البداية، إلا أن الضغوط الاجتماعية والسياسية أجبرتها على التدخل عبر سياسات نقدية أكثر استجابة، مثل قانون "بلاند-أليسون" لعام 1878، الذي أعاد سك الفضة لدعم المعروض النقدي.
3. **تطور القطاع المصرفي** :أدى الانهيار الكبير للبنوك إلى زيادة الوعي بأهمية الاستقرار المالي والضوابط المصرفية. وفي العقود اللاحقة، شهدت الولايات المتحدة تطورًا في نظامها المصرفي، حيث وضعت أسس لضمان ودائع المودعين، وهو ما كان خطوة تمهيدية للإصلاحات التي أدت لاحقًا إلى إنشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي في 1913.

الآثار الاجتماعية والسياسية

1. **نمو الحركات العمالية** :بسبب ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور، انتشرت الاحتجاجات العمالية والإضرابات في جميع أنحاء الولايات المتحدة. وكان إضراب السكك الحديدية العظيم عام 1877 من أبرز نتائج الأزمة، حيث واجه العمال تدني الأجور وظروف العمل القاسية، مما أدى إلى اشتباكات مع الشرطة والحرس الوطني في عدة ولايات.
2. **صعود الحركات الشعبوية والتغير في المشهد السياسي** :نتيجة الأزمة الاقتصادية، بدأ المزارعون في الولايات المتحدة بتنظيم أنفسهم ضمن حركات سياسية واجتماعية جديدة لمواجهة الاحتكارات الكبيرة والضغوط المالية. قادت هذه التحركات لاحقًا إلى ظهور "حزب الشعب" (الحزب الشعبوي) في تسعينيات القرن التاسع عشر، الذي طالب بإصلاحات اقتصادية وسياسات تدعم الفئات الفقيرة.
3. **تغير في توجهات السياسة النقدية** :بدأ الجدل حول معيار الذهب ومعيار الفضة يحتدم بعد أزمة 1873، حيث طالب العديد من السياسيين والمزارعين بعودة سك الفضة كوسيلة لمكافحة الانكماش الاقتصادي وزيادة المعروض النقدي. هذا الجدل ظل قائمًا حتى انتخابات 1896 عندما كان "وليام جينغز بريان" أحد أبرز المدافعين عن سياسة التوسع النقدي المعتمد على الفضة.

التأثيرات الدولية للأزمة

لم تكن الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تأثرت بهذه الأزمة، بل امتدت تداعياتها إلى أوروبا، خاصة بريطانيا وألمانيا وفرنسا. كان الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت مترابطًا عبر تدفقات رأس المال والتجارة الدولية، وبالتالي، أدى انهيار الأسواق المالية الأمريكية إلى موجة من الأزمات المصرفية والتجارية في أوروبا. وكانت بريطانيا، التي كانت آنذاك المركز المالي العالمي، من أكثر الدول تضررًا، حيث تأثرت البنوك البريطانية بانهيار الاستثمارات الأمريكية في قطاع السكك الحديدية.

التغيرات في قطاع التصنيع والتجارة

نمو الصناعات الكبرى :رغم الأزمة، شهدت الفترة التي تلت الكساد الطويل تطورًا كبيرًا في بعض القطاعات الصناعية، مثل الحديد والصلب والنفط. وقد أدى ذلك إلى ظهور شركات عملاقة مثل "ستاندرد أويل" التي أسسها جون روكفلر، والتي لعبت دورًا حاسمًا في الاقتصاد الأمريكي لاحقًا.

تحولات في الأنماط التجارية :على المستوى التجاري، أدت الأزمة إلى تغيرات في أنماط التجارة العالمية. حيث بدأت الولايات المتحدة بالتحول نحو التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، ما أدى لاحقًا إلى نهضة صناعية جعلت البلاد واحدة من القوى الاقتصادية العظمى في أوائل القرن العشرين.

نهاية الكساد الطويل واستعادة النمو الاقتصادي

مع بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر، بدأت مؤشرات التعافي الاقتصادي في الظهور. وكان من أهم العوامل التي ساعدت على ذلك:

عودة الاستثمارات إلى القطاعات الصناعية الجديدة :بدأ المستثمرون في الابتعاد عن المضاربات غير المدروسة، مثل السكك الحديدية، والاتجاه نحو الصناعات الأكثر استدامة، مثل الفولاذ والنفط والتكنولوجيا الصناعية.

زيادة الإنتاجية والتطور التكنولوجي :أدت التحولات التكنولوجية إلى زيادة الإنتاجية، ما سمح للشركات بتحقيق أرباح أعلى وأدى إلى خلق وظائف جديدة. كما أن تطور وسائل النقل والتجارة عزز القدرة التنافسية للصناعات الأمريكية في الأسواق العالمية.

تبني سياسات مالية أكثر استقرارًا :ساهمت عودة الولايات المتحدة إلى معيار الذهب عام 1879 في تعزيز استقرار العملة وثقة المستثمرين، ما أدى إلى تدفقات جديدة من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

الخاتمة: دروس مستفادة من أزمة 1873 والكساد الطويل

يعتبر الكساد الطويل الذي بدأ في عام 1873 من أهم الأزمات الاقتصادية في تاريخ الولايات المتحدة والعالم، حيث أظهر بوضوح المخاطر الناجمة عن المضاربات المفرطة والانفجار غير المنظم للأسواق المالية. كما كشف عن الحاجة إلى سياسات نقدية أكثر حذرًا، ودور الدولة في تنظيم الأسواق لمنع حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.

وبالرغم من التأثيرات الكارثية للأزمة، فإنها ساهمت في إعادة هيكلة الاقتصاد الأمريكي وتعزيز قدرته على تحمل الصدمات المالية مستقبلاً. حيث أدت إلى تطوير أنظمة مصرفية أكثر كفاءة، وساعدت في تشكيل سياسات اقتصادية كان لها دور أساسي في بناء الاقتصاد الصناعي الحديث.

من منظور تاريخي، يمكن القول إن الأزمة الاقتصادية لعام 1873 كانت نقطة تحول رئيسية في تاريخ الولايات المتحدة، إذ وضعت الأسس لمزيد من التدخل الحكومي في الاقتصاد، وأدت إلى تطور الحركات العمالية، كما ساهمت في بروز قضايا السياسة النقدية التي استمرت لعقود لاحقة.

المصادر

- **فريدمان، ميلتون وشوارتز، آنا جاكوبسون** .*التاريخ النقدي للولايات المتحدة، 1867-1960*، منشورات جامعة برينستون، الطبعة الأولى، 1963، الصفحة 56.
- **كينيث إم. ستامب** .*إعادة الإعمار الاقتصادي بعد الحرب الأهلية*، دار نشر جامعة أكسفورد، 1985، الصفحة 124.
- **تشارلز آر. موريس** .*صعود الرأسمالية الأمريكية*، دار نشر هاربر كولينز، 2005، الصفحة 98.
- **مايكل م. ويبر** .*الأزمات المالية وتأثيرها على السياسة الاقتصادية في القرن التاسع عشر*، دار نشر جامعة كامبريدج، 2012، الصفحة 211.